خطوات أساسية وتطبيقات عملية لتحقيق المخطوطات

عبد الرزاق دحمون : أستاذ محاضر "أ"
كلية العلوم الإسلامية ـ جامعة الجزائر1

الملخص

يقوم بحثي حول أهمية تحقيق المخطوطات التي تهدف إلى بعث الحضارة الإسلامية من جديد في عصورنا المتأخرة، وإثراء الفكر الإسلامي وفق التطورات العلمية الحديثة والمعاصرة، لعلّ ذلك يكون عاملا قويا ومساهما في تنشيط الحركة العلمية والفكرية ببلدنا الجزائر خاصة، والعالم الإسلامي عامة.

بيان مكانة ببلدنا الجزائر، التي تشهد بروز عدد هائل من العلماء المختصّين في العديد من العلوم والفنون على مرّ العصور.

بيان المنهجية العلمية الدقيقة التي ينبغي أن يسلكها طالبُ العلم في سبيل تحقيق تلك الكنوز العلمية وإخراجها إلى النور.

مع عرْض حقيقي لبعض أهم تلك الخطوات الأساسية في تحقيق المخطوطات، لإخراجها على أبهى صورة ممكنة، ولتكون نبراسا لسائر طلبة العلم، وتساعدهم في الاطلاع على ما أنتجه علماء المغرب الإسلامي عموما، والجزائر خصوصا في شتى التخصصات؛ لعلّ ذلك يكون مفيدا في ربط تاريخنا التليد بحاضرنا ومستقبلنا المجيد؛ وعاملا مساعدا في تقوية عملية التواصل المعرفي بين الماضي والحاضر والمستقبل، فلا تقدُّم ولا ازدهار إلا بمعرفة ماضينا من خلال ما أنتجه فطاحل علمائنا الكرام. وفي هذا السياق بيان أهمية الدعوة إلى فتح وتأسيس مراكز علمية متخصصة في تحقيق التراث العربي الإسلامي، على تنوعه واختلاف تخصصاته ومجالاته. وإقامة ملتقيات ونداوت علمية حول مواضيع هذه الكتب التي تحقق، لإحداث حركية فكرية وعلمية حولها، مما ينشطّ دور الصحافة ومراكز الثقافة وغيرها مما له شأن واهتمام بها.

Summary

(Principal steps and Practical Applications to studying the Manuscripts)

This academic research highlights the matter of studying the Manuscripts, a critical subject in our Islamic and Heritage, it is among the subject that had a remarable attention from a conciderable number of modern specialist, with the Islamic civilization, and in an attempt to enrich the Islamic thought according to modern and contemporary scientific development. This might be astrong factor to revitalize the scientific and intellectual movement in Algeria Notably, our home country, and the Islamic world generally.

I have written this research on the basis of the following real questions: is the interest in studying the manuscript beneficial scientifically?; Or not?/

Did it build a reputation in Algeria, our country, wich has witnessed a tremendous number of specialized scientists in numerous arts and sciences through the time?.

If this is the case, how the sciences seeker should follow his path to study such scientific treasures and make them protrude to enlightenment.

I discussed some principal stage in studying the Manuscripts which the science seeker should follow, in order to write a scientific libraries with the production of our scientists in different specializations, to tie our fascinating history with our glorious present and future and help in reinforcing the cognitive connection between the pas, present and the future. According to this, I tried to divide my research as follows :

Brief introduction about the subject.

First Study Chapter: I highlighted the impotance of studing the manuscripts in the Islamic Thougt.

Second Study Chapter: I steted some of the aims, benefits and advantagers of Studying the manuscripts.

Third Study Chapter: I devoted this Chapter for the metholological and scientific stage in studying the Manuscripts, and I summarized them in (41 stage).

Conclusion of the research: I mentioned the most important results and recommendations of the research.

مقدمة

إنّ قضية تحقيق المخطوطات من القضايا التي نالت اهتماما ملحوظا من قبل عدد معتبر من المختصين، بهدف بعث الحضارة الإسلامية من جديد في عصورنا المتأخرة، محاولة منهم إثراء الفكر الإسلامي وفق التطورات العلمية الحديثة والمعاصرة، لعلّ ذلك يكون عاملا قويا ومساهما في تنشيط الحركة العلمية والفكرية ببلدنا الجزائر خاصة، والعالم الإسلامي عامة.

لذلك يطرح السؤال الآتي: هل الاهتمام بتحقيق المخطوطات مفيد من الناحية العلمية؟، أم لا؟، وهل لقي مكانته ببلدنا الجزائر، التي شهدت بروز عدد هائل من العلماء المختصّين في العديد من العلوم والفنون على مرّ العصور؟؛ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يسلك طالبُ العلم سبيلَه إلى تحقيق تلك الكنوز العلمية وإخراجها إلى النور؟.

هذا ما أردت بيانه من خلال عرضي لبعض أهم الخطوات الأساسية في تحقيق المخطوطات، وإخراجها على أبهى صورة ممكنة، لتكون نبراسا لسائر طلبة العلم، وتساعدهم في الاطلاع على ما أنتجه علماء المغرب الإسلامي عموما، والجزائر خصوصا في شتى التخصصات؛ لعلّ ذلك يكون مفيدا في ربط تاريخنا التليد بحاضرنا ومستقبلنا المجيد؛ وعاملا مساعدا في تقوية عملية التواصل المعرفي بين الماضي والحاضر والمستقبل، فلا تقدُّم ولا ازدهار إلا بمعرفة ماضينا من خلال ما أنتجه فطاحل علمائنا الكرام.

وتبعا لهذا، حاولت تقسيم بحثي إلى:

- **مقدمة موجزة حول الموضوع.**
- **المبحث الأول: بيان أهمية تحقيق المخطوطات في الفكر الإسلامي.**
- **المبحث الثاني: مقاصد وفوائد ومنافع تحقيق المخطوطات**
- **المبحث الثالث: الخطوات العلمية المنهجية في تحقيق المخطوطات**
- **خاتمة البحث وتوصياته.**

المبحث الأول
بيان أهمية تحقيق المخطوطات في الفكر الإسلامي

تحتلّ مسألة تحقيق المخطوطات في المغرب العربي والإسلامي ـ ومنه بلدنا العزيز الجزائر ـ أهمية بالغة، خصوصا في السنوات الأخيرة، حيث شهدت تحقيق العديد من كتب العلماء، سواء تعلّق الأمر بكتب اللغة وفروعها، من نحو وبلاغة وصرف، أو كتب التفسير وعلوم القرآن، أو كتب الفقه وأصوله، أو كتب العقيدة والمنطق، أو كتب التراجم والسير، أو كتب التاريخ والفلك، أو غير ذلك من الفنون والعلوم.

وقد انعكس هذا الجهد الفعّال على الساحة العلمية والفكرية، خصوصا في الجزائر، حيث أضفى عليها حركة علمية دؤوبة، ونشاطا ملحوظا، وحيوية مستمرة في واقع الناس، علميا وثقافيا واجتماعيا، وتُوِّجَ هذا العملُ الإيجابيُّ في الجزائر بانعقاد عدّة ملتقيات علمية، ونشاطات فكرية وثقافية، وخاصة ما عرف باسم: (تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية) لسنة (2011 م)؛ وكذا في إطار (قسنطينة عاصمة الثقافة العربية والإسلامية لعام 2014م / 2015م).

وفي هذا السياق يأتي موضوع بحثي، ويتعلّق ببيان: منهج تحقيق المخطوطات التي تحتويها العديد من المكتبات والزوايا الجزائرية في مختلف مناطقها.

المبحث الثاني
مقاصد وفوائد ومنافع تحقيق المخطوطات

إن عملية تحقيق المخطوطات على الرغم من كونها عملية شاقّة ومتعبة، بل ومضنية، وتستغرق أوقات طويلة جدا في إخراجها على أبهى صورها التي كتبها مؤلّفوها، إلا أنها تهدف إلى إرساء عدة مقاصد، لكونها ترتكز على فوائد ومنافع، يمكننا إجمالها على الشكل الآتي:

1 ـ يعدُّ تحقيق المخطوطات مرحلة أساسية في تطوُّر الفكر الإسلامي على مرِّ العصور، فضلًا عن كونه عاملا مساعدا في تقوية عملية التواصل المعرفي بين الماضي والحاضر والمستقبل.

2 ـ إحداث حركية فكرية وعلمية وتراثية على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية.

3 ـ تنشيط حركة وعمل الصحافيين من خلال الحديث عن هذه الإنجازات التي قدّمها علماؤنا الكرام في العصور الماضية.

4 ـ كونه عاملا مساعدا في تطوير المنظومة المعرفية واستمراريتها في الحقل الفكري.

5 ـ مساعدة طلبة العلم في الحصول على أمهات المصادر والمراجع التي هم بحاجة إليها في المجال العلمي التخصصي، من خلال إثراء المكتبات بها.

6 ـ استفادة الفكر الإسلامي على اختلاف مشاربه من عملية تحقيق المخطوطات، ومحاولة تمحيصه، وأخذ ما يتلاءم منه مع عصرنا الحالي، ولعلّ ذلك يفيد في مواجهة الفكر الاستشراقي المتعصّب الذي يحاول بثّ سمومه التي تنفي الدَّوْر الإيجابي لهذا التراث الإسلامي العظيم.

المبحث الثالث

الخطوات العلمية المنهجية في تحقيق المخطوطات

من المتعارف عليه في أغلب العلوم أنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلابدّ للمحقّق أن يعلم ابتداءً الأهمية الكبرى من تحقيق المخطوطات، وهو إبراز جهود وعظمة ما قام به أسلافنا العظام لبناء حضارة إسلامية عريقة.

وهذا محاولة منه وضع لبنة جديدة من لَبِنَاتِ هذا البناء حتى يكتمل بهاؤه وجمَالُه، لِيَنْعَمَ في ظلّه جميع الخَلْق، وهذا لا يتمُّ إلّا عن طريق إحياء تراث أمّتنا المجيد، وربط ماضيها العريق بحاضرها المشرق، لعلّ ذلك يكون سببا في تألّق أمّتنا مرّة أخرى في شتّى مجالات الحياة وميادين العلم والمعرفة.

وعليه، حتى يتحقق ذلك، لابدّ من خطوات منهجية يسير عليها طالب العلم في هذا المجال، ويمكن إجمالها في العناصر الآتية:

1 ـ يَنْبُع هذا الأمر ـ طبعا ـ من إيمان المحقّق بأهمية المخطوطات، وإحساسه العميق بقيمة هذا التراث العلميّ والفكريّ، وتوثيق الصلة به، ودراسته، ومعرفة أهَمّ خصائصه، ودقائقه، وأساليب تدوينه، ومناهج كتابته، وأنواع خطوطه.

2 ـ كما ينبع من تمرّس المحقق وخبرته بتحقيق[1] المخطوطات، ومعرفة أصولها، وتمييزه بين أنواع الخطوط المختلفة، مشرقية كانت أو مغربية، عند مواجهة الغموض واللبس في القراءة، لتفادي الوقوع في الخطأ، بسبب أشكالٍ من الرسم، يختلف الواحد منها عن الآخر، وهذا ما يستدعي من المحقّق أن يكون على دراية كبيرة بنهج نُسّاخ المخطوطات ومصطلحاتهم في الكتابة، مثل: علامات التضبيب، واللحق، والإحالة وعلامات إهمال الحروف غير المعجمة، وما يسمى بالتعقيبة، وغيرها.

3 ـ ولابدّ له: أن يكون متخصصا في موضوع الكتاب المزمع تحقيقه، ملمّا بتفاصيله، سواء تعلق بالتفسير أو العقيدة أو الحديث أو اللغة أو الأدب، أو غيرها من العلوم؛ مع ضرورة الاتصاف في هذا الشأن بالأمانة العلمية التامّة عند تحرير النصّ المحَقَّق وتصحيحه، حتى يخرج الكتاب على أتمّ صورة ممكنة كما كتبها المؤلّف نفسه، والابتعاد عن العبث فيه بالتحريف والتغيير والتبديل والحذف، دفعا لأيّ هوًى شخصيّ أو مذهبيّ، أو أيّ دافع آخر.

4 ـ وعلى المحقق أيضا: أن يتحلّى بطول النَّفَسِ والصبر عند مواجهة أشكال الرسم الصعبة وغموضها، حيث يتطلبّ الأمر منه التريّث والتأنّي، وعدم التسرّع في كتابة الكلمات إلا عن علم ويقين، وليس اعتمادا على الحدس والتخمين[2]، ليخرج النصّ المحقق صوابا لا خطأ فيه.

إذا أدرك المحقق هذا الهدف الأسمى، فعليه أن يعلم أنّ تحقيق المخطوط يهدف إلى: إخراج نصّ الكتاب المُحَقَّق على أكمل صورة ممكنة، تكون أقرب إلى الصورة التي كتبها المؤلّف بيده، بناءً على أسس صحيحة في التحقيق العلمي، يراعي فيه: التأكّد من عنوان المخطوط، واسم مؤلّفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف والخطأ، والنقص والزيادة.. وما إلى ذلك.

5 ـ وإذا استقرّ أمره على كتاب للتحقيق[3]، فينبغي عليه أن يحسن اختيار نُسَخِهِ التي سيعتمدها ويحدّد أصلًا لها[4]؛ ثمّ قراءتها قراءة صحيحة؛ ثم البدء بتحرير النصّ المحقَّق، ومقابلة الأصل بالنسخ الأخرى المختارة.

وهو في أثناء ذلك يقوم بإثبات الفروق المناسبة في حاشية التحقيق، وإردافها بأهمّ التعليقات الضرورية، كعَزْوِ الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها[5]، وتخريج الأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وتوثيق النصوص المنقولة من مصادر الأصلية، وشرح المصطلحات العلمية، عقدية كانت أو منطقية أو فقهية أو لغوية أو غيرها، وكذا التعريف بالأعلام والبلدان والفرق والمذاهب، ووضع فهارس مفصلة لما اشتمل عليه الكتاب المحقَّق من علوم ومعارف، مع بيان أبوابه وفصوله ومباحثه ومسائله، ممّا يسهل على القارئ فهم معاني الكتاب بكلّ يسر.

6 ـ وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه لا يحقّ لطالب العلم المهتمّ بتحقيق المخطوطات أن يتصرّف في النصّ المحقَّق بالزيادة والنقصان، إلّا على أساسٍ علميّ سليم، كأن يتصرّف

في النصّ بإضافة كلمة أو عبارة في صلب النصّ أو وضع عناوين مساعدة في فهم الفصول والأبواب والمباحث، فيما لَمْ يُعَنْوِنْ له المؤلّف، فيضعها بين معكوفتين [.....].

وفي هذه الحالة لابدّ أن ينبّه في الهامش إلى هذا الأمر على أنها إضافة منه وليست من أصل الكتاب، مع أهمية التصريح في مقدمة تحقيق الكتاب إلى هذه المنهجية، دفعا لأيّ توهّم.

7 ـ وينبغي على المحقق أن يتفادَ إثقال الهوامش بالتعليقات، بل يراعي القصد والاعتدال، حسبما تدعو إليه الحاجة والضرورة، لأنّ هدفه هو إخراج النصّ المحقق في أكمل صورة، بَعْدَ تحريره وتقويمه من أيّ تصحيف أو تحريف.

وبالطبع فإنّ هذا لا يتمّ إلا بمعايشة المخطوط والتعرّف عنْ كَثَبٍ على أسلوب مؤلّفه ونهجه وطريقته في الكتابة، مما يساعده كثيرا على التصحيح والتقويم.

8 ـ كما ينبغي على المحقق أن يقوم بدراسة علمية للكتاب المحقَّق، فهي على جانب كبير من الأهمية، لأنها تلقي الضوء على عصره الذي عاش فيه، من الناحية السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، وشيوخه، وتلاميذه، وسنة مولده، ووفاته، ومؤلفاته، وبيان منهجه في كتابه، وتحليل مادّته العلمية، ووصفه للمخطوطات المعتمدة في التحقيق، والمنهج الذي سار عليه المحقِّق في دراسته.

9 ـ وتعتبر نسخة المؤلف التي كتبها المؤلف بيده أرقى مراتب النسخ المخطوطة، وهي أولى في التقديم على غيرها، ولابدّ للمحقق أن يحرص عليها، ولعله يقف على نسخ تتعدَّد لمخطوطة واحدة منقولة عن أصول مفقودة، أو مجهولة أو موجودة، وليس بينها نسخة بخطّ المؤلف أو عالية، وإنما بينها وجوه تشابه، أو اختلاف في كثير من الكلمات، أو تقديم وتأخير في بعض السطور والأبواب، أو تكرار؛ ومثل هذه النسخ تحتاج إلى مزيد من الدراسة لاختيار المناسب منها.[6]

10 ـ وفي هذا السياق ينبغي على المحقق أن يتعرّف على تاريخ نسخ المخطوطة، ويتثبّت من ذلك، إذ له أهمية كبرى في تقرير قيمة النسخة ومكانتها، وغالبا ما يكون منصوصا عليه في خاتمة المخطوط.

11 ـ كما أنّ عليه أن يقف على السماعات والقراءات الموجودة على بعض المخطوطات، لأنّ لها قيمتها وأهميتها في توثيق النسخة، وبيان مكانتها[7].

12 ـ ومن الخطوات الأساسية في التحقيق: **مرحلة نسخ الكتاب المخطوط**، وهي مرحلة في غاية الأهمية، يحتاج فيها طالب العلم المحقق إلى تمرّس وخبرة بقراءة المخطوطات، واطلاع حقيقي على أنواع الخطوط، سواء كان نسخيا أو كوفيا أو فارسيا أو مشرقيا أو مغربيا أو أندلسيا[8].

وَمن الضروريّ أن يستعين في أثناء النَّسْخ: بِمُرَاجَعَة النسخ الأخرى، أو المصادر التي نقل عنها المؤلف، أو نقلت عنه، للتأكّد مما يستغلق على الناسخ قراءته من كلمات.[9]

13 ـ وعليه أن يلاحظ أيضا بدقّة العلامات والإشارات التي توجد في أغلب المخطوطات، ومنها: (**الإلْحَاقةُ**)[10].

وأيضا (**الضبَّة**)[11]، والعلامة التي تدلّ على سقط في الصلب واستدراك له في الهامش، وكذا رأس العين التي توضع إشارة إلى: (**لعلَّه كذا**)[12].

14 ـ وينبغي أن يضع المحقِّق بعض الأمور نصب عَيْنَيْهِ عند نسخ المخطوطة، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ ـ أن يضع أثناء النسخ علامات الترقيم المعروفة: من فاصلة، أو نقطة، أو قوسين، أو علامة تنصيص، أو استفهام، أو تعجب، أو معكوفتين، أو علامة الجمل المعترضة، ونحو ذلك.

ب ـ تنقيط ما لم ينقّط من الحروف بدقّة وعناية، ووضع الهمزات وألف المدّ إذا أهملها الناسخ، ولابدّ من الإشارة إلى ذلك عند وصف النسخة في مقدمة التحقيق.

هـ ـ أن يضع تحت الكلمات التي تستعصي قراءتها بعد رسمها كما هي، خطّا مسطرا، ليسهل عليه إعادة النظر فيها مرة أخرى عند مرحلة المقابلة مع النسخ الأخرى، لعله يهتدي إلى القراءة الصحيحة لها.

و ـ كتابة أرقام أوراق المخطوطة المعتمدة أصلا على أحد جانبي الصفحة، وذلك للدلالة على ما يقابل المنسوخ في الصفحة بما هو في الأصْلِ المنسوخ عنه، توثيقا لربط الفرع بِأَصْلِهِ، وتيسيرا للرجوع إليه للمقابلة والتثبت.

ط ـ درج بعض المحققين على وضع أرقام صفحات الأصل المعتمد، وذلك على الجانب الأيمن أو الأيسر، للدلالة على مكان الأسطر المنسوخة في الأصل على وجه التحديد، تيسيرا لمن رغب الرجوع إلى الأصل من جهة، وتوثيقا للمنسوخ من جهة أخرى.

15 ـ ثم تأتي مرحلة المقابلة بين النسخ، وهي مرحلة في غاية الأهمية، إذ عن طريقها يتمّ التأكّد من سلامة النصّ المحقّق وتصحيحه، وتطابقه مع أصله الذي أخذ عنه، أو نقل منه، بعيدا عن التصحيف والتحريف والزيادة والنقصان[13].

16 ـ وهنا لابدّ من اختيار نسخة قيّمة من بين النسخ المعتمدة لتكون أصلا (أُمًّا)، ثم تقابل بها النسخ الأخرى[14]، لإثبات الفروق الأخرى اللازمة في حاشية التحقيق.

ويتابع المحقِّق هذا الأمر ويقابل نسخته مع الأصل بنفسه حرفا حرفا، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له.

وإذا تعذّر عليه الأمر فليقابل النصّ مع شخص ثقّة متمرّس ممن له دراية ومعرفة بهذا الشأن، وإجراء التقويم والتصحيح الذي تدعو إليه الحاجة على ضوء ما تقرّر من قبل، دفعا لأيّ خطأ، بسبب ذهاب الفكر وسهو القلب وزيغ النظر وطغيان القلم.

17 ـ وعلى الباحث المحقق أن يقوم على وجه الدقّة بتقليب النظر في الفروق والاختلافات الناتجة عن مقابلة النسخ المعتمدة، فيختار ويرجّح في هامش التحقيق ما يراه صوابا ومقوِّمًا للنّصّ، مستعينًا ببعض المصادر اللغوية أو غيرها، للتعرّف على الوضع السليم للعبارة وفْق ما ينسجم مع سياق الكلام.

18 ـ وإذا وجد المحقِّقُ بعض الزيادات في النسخ الأخرى على نسخة المؤلّف النهائية، فعليه أن يذكرها في هامش التحقيق، إذا لم تكن بخطّ المؤلف نفسه، ويبقى الأصل كما هو؛ مع ضرورة التنبّه والحذر من الحشو والإكمال الذي قد يعتري بعض النسخ المخطوطة، وهو ما عرف عند علماء الحديث بـ(المدرج).

19 ـ وللمحقِّق أن يستفيد من بعض التصحيحات والتصويبات التي يثبتها بعض العلماء على هوامش المخطوطات، والتي تَعْنَ لَهُمْ حول بعض الكلمات والعبارات، إذ لها قيمتها في هذا الشأن، فإذا وجد شيئا من ذلك فلابدّ من ذكره في حاشية التحقيق مسندا إلى هامش النسخة، بحيث يقول: (في هامش الأصل كذا...)، (في نسخة كذا...).

20 ـ كما يراعي عند المقابلة إثبات ما قد يظهر له من النقص أو الزيادة بين النسخ، نتيجة لما قد يحدث للنساخ، بسبب انتقال النظر أثناء الكتابة، من كلمة إلى كلمة أخرى مماثلة أو تالية لها، مما يؤدي إلى وجود سقط، وقد يأتي الأمر بالزيادة عن طريق التكرار؛ وتعالج هذه المشكلة بالنظر إلى النسخة المعتمدة أصلا، والنسخ الأخرى المساعدة، وبدراسة هذه الظاهرة زيادة ونقصا للتثبت من وجودها والوصول إلى الصورة الصحيحة لعلاجها بإثبات ما يصحّ وطرح ما سواه.

21 ـ ثم تأتي مرحلة تحرير النصّ وتصحيحه وتقويمه، لإخراجه بالصورة الصحيحة المرجوة، بعيدا عن أيّ خطأ أو تصحيف أو تحريف أو زيادة أو نقص؛ بالاعتماد على الدراسة المتأنّية لكلمات وعبارات النصّ كلّه وتقويمها وإصلاحها.

ولا يتسرّع المحقق في تقويم كلمة في النصّ، إذا ساوره شكّ حولها[15]، بل الأسلم أن يتريّث في مثل هذه الحالة إلى أن يتأكّد من صحتها ومقصد المؤلف منها؛ مع التأنّي ومراعاة الدقّة، فيتفاد بذلك الجسارة على كلام صاحب المخطوط[16]؛ وهذا الأمر يقتضي منه دراسة لغة المؤلف فإنّه أمر ضروريّ، بحيث لابدّ له أن يتعرّف على خصائص أسلوب المؤلف، وطرائقه في التعبير، والرجوع إلى كتبه الأخرى للاسترشاد بنظائرها وأشباهها.

22 ـ وإذا وجد المحقق أنّ سياق المخطوطة يحتاج إلى إضافة حرف أو كلمة يظهر أنها ساقطة من المتن، فعليه أن يدرج هذه الإضافة في الصلب موضوعة بين معكوفتين [.....]، مع التنبيه على ذلك في الهامش[17]، وكذلك الشأن إذا كان التصرّف بإصلاح الساقط اعتمادا على نسخة مخطوطة عالية.

وفي هذا السياق ينبغي على المحقق أيضا أن يتفاد إكمال السقط باجتهاده، فلا يضع ألفاظا وعبارات من تلقاء نفسه، بل يراعي نوع النسخة التي يعمل على تحقيقها، والرجوع إلى نسخها الخطية ومصادرها التي اعتمدها المؤلف لتحديد الساقط منها بين معكوفتين [.....]، ووضعه في المكان المناسب له، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

23 ـ ولابدّ للمحقق أن يدقّق في الكلمات والعبارات عند المقارنة بين النسخة الأمّ وبين المصادر التي اعتمدها المؤلف في النقل عنها، ويشير في الهامش إلى ذلك الاختلاف الحاصل زيادة ونقصا.

24 ـ ويُجَوِّزُ بعض المحققين أن يقسِّم الباحث المحقِّقُ النَّصّ بعناوين تفصيلية بين معكوفتين [.....]، تستوحى من فحوى النصّ، مع ضرورة التنبيه في مقدمة التحقيق على هذه الخطوة، ليعرف القارئ ابتداءً أنها ليست من وضع المؤلف.

25 ـ ومن الضروريّ جدا أن يستعين الباحث المحقق بكتب المؤلف نفسه، مخطوطها ومطبوعها، وكذا المصادر التي لها صلة وثيقة بالمخطوط، حتى يخرج الكتاب المحقق في أبهى صورة، سواء تعلّق الأمر بمعاجم اللغة أو كتب الأدب والنحو، أو مصادر علوم الشريعة، أو التاريخ أو غيرها من مصادر العلوم، مما يعين كثيرا على الوصول إلى الصواب وتلافي الخطأ.

26 ـ ويجب على الباحث المحقق أيضا العناية بتخريج الحديث النبوي وكتابته على الوجه الصحيح كما جاء عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاليا من أيّ خطأ أو تغيير أو تبديل، وإذا حدث خطأ في بعض الكلمات والألفاظ الناجمة عن بعض المحدثين أو الرواة أو النساخ، فالصواب حينها تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجا في الحاشية، فإنّ ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة.

27 ـ ويجب عليه أيضا: ضبط المخطوط بالشكل، لأنّه السبيل الأمثل لإدراك معاني الكلمات وتمييز دلالات ألفاظها التي يتنوّع معناها باختلاف حركاتها؛ ومن المفيد أن يعمَّمَ الضَّبْطُ بالشكل لِمَا يُشْكِلُ وَمَا لَا يُشْكِلُ[18].

28 ـ وينبغي عليه أيضا ضبط ما لم يضبط من آيات القرآن على ضوء ما جاء في المصحف ضبطا تَامًّا؛ وكذا بالنسبة للأحاديث النبوية والأمثال؛ والشعر الذي يتطلب ضبطه بالشكل، إذ لا يكاد يكتب عالِم كتابا أو يؤلّف مؤلّفًا إلّا ويُستدرَك عليه، وهذا من لوازم النقص البشريّ.

29 ـ وينبغي أن يتنبّه الباحث المحقق ـ إذا كان المخطوط نظما ـ وعليه شروح، فقد يكتفي الشارح في أغلب الأحيان عند شرحه بذكر شطر البيت دون إتمامه ويقفِلُهُ بقوله (... البيت)[19]، على الرغم من أنّ الشرح في حاجة إلى ذكر كلّ البيت أو البيتين أو الأبيات الثلاث أو الأربع..، وهو ما يُتْعِبُ القارئَ في متابعة الشرح، فمن الضروريّ على المحقّق أن يشير إلى الباقي في الهامش حتى ينسجم الشرح مع البيت أو البيتين أو الثلاث أو الأبيات المشروحة، جريًا على النَّسَق العامّ في كتابه، مثاله: ما نلاحظه عند شرح المنجور لقول ابن زكري في نظمه (محصل المقاصد): (**هُوَ المُوَصِّلُ إِلَى الإِيمَانِ..**) البيت[20]، فعلى المُحقّق أن يتمّمه في الهامش بذكر الباقي وهو قولُه: (**.. بِوَاضِحِ الدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ**)؛ وهكذا الأمر فيما يتعلّق بإتمام البيتين[21] والأبيات الثلاثة[22]؛ يتمّم كلّ ذلك في الهامش حتى يسهل على القارئ تتبُّعُ الشرح والنظر معا.

30 ـ وعلى المحقق أن يُنَبِّه ـ في القسم الدراسيّ ـ على بعض المآخذ التي يلاحظها بعد وأثناء تحقيقه، ومن ذلك: إيراده لبعض صيَغ التفسير المتتالية في الجملة الواحدة، كقول الشارح لكتابٍ ما: (أيْ هو... أيْ كذا...) (أيْ: أعني:)، (أيْ: ... أيْ:)، (ولذلك... أيْ:) وغيرها[23]، أثناء شرحه لكلام الناظم، مما يدخل نوعا من عدم الانسجام في الأسلوب كان بالإمكان تجنُّبُهُ، مثاله: تنبيهه على أنّ العقل من أعظم النِّعَم التي يجود بها الله تعالى، ثم يقول: « وهذا، أعني: العقلَ، منشَأُ التَّعَقُّلِ »[24]؛ ومثاله أيضا ما نلاحظه عند شرحه لقول الناظم: « (**بِهَا بَصِيرُ مُبْصِرًا**) أيْ: بالعشرة، أيْ: يفهمها »[25]؛ وعند قول الناظم: « (**وَرَسْمُهُ قَضِيَّةٌ**) أيْ: ورسم الحكْم العقليّ، أي: تعريفُه »[26]؛ والأمثلة في هذا كثيرة.

31 ـ وينبغي لـه التنبيه أيضا على ما يحدث في صيغ النصّ من التغيير ـ أحيانا ـ عند النقل عنها، فربما يتصرّف الشارح لكتاب في صيغة النّصّ الأصلي الذي ينقله عن غيره، كتغييره أصل قول سعد الدين التفتازاني في (شرح المقاصد)، عند شرحه لقول ابن زكري[27]:-

فَالقَوْلُ بِالتَّشْكِيكِ فِي الوُجُودِ * الـرَّدُّ لِلتَّوَاطُؤِ المَعْهُودِ
فَلَا مُمَاثَلَةَ فِي الحَقِيقَهْ * بَيْنَ الوُجُودَيْنِ بِذِي الطَّرِيقَهْ

حيث يشير المنجور ـ رحمه الله ـ إلى أنّ قولَه: (فالقول بالتشكيك في الوجودِ.. الرّدُّ للتواطؤِ المعهود) أي: بسبب صحّة القول بالتشكيك في الوجود يُرَدُّ القولُ بالتواطؤ الذي قال به جماعة؛ ويعضده بما نقله عن سعد الدين التفتازاني بقوله: « الحقُّ أنّ الوجودَ مشكّكٌ، لكونه في الواجب أولَى وأشدّ وأقدم »[28].

وأصل قول السعد: « قال: متواطئًا أو مُشَكّكًا، وهو الحقُّ، لكونه في الواجب أولَى وأشدُّ وأقدمُ »؛ ومعناه كما قال في الشرح: « أنّ الوجود مقولٌ على الموجودات بالتشكيك، لأنّه في العلّة أقدم منه في المعلول، وفي الجوهر أولَى منه في العرض، وفي العَرَض القارِّ، كالسواد، أشدُّ منه في غير القارِّ، كالحركة، بل هو في الواجب أقدم وأولَى وأشدُّ منه في الممكِن »[29].

32 ـ وينبّه في الهامش أيضا أو حتى في القسم الدراسي، لِمَا يقع لبعض المؤلّفين في كتبهم أو الشرّاح لها مِنْ نسبة بعض الأقوال إلى غير قائليها؛ مثاله: أنّه وقع ذلك منه مرّة في مسألة موضوع علم الكلام بأنّه يتعلّق بذات الله تعالى، فنسبَ قولَ الجرجانيّ[30] في (شرح المواقف) إلى الإيجي في (المواقف)، وسبب ذلك أنّ أكثر نقله لكلام الإيجي كان ممزوجا بكلام الجرجاني، كقوله في شرحه لنظم ابن زكري: « انتهى كلام العضد في الوجه الأوّل، وبعضه ممزوج بكلام السيد الشريف »[31].

ومثاله أيضا: ما نلاحظه عند شرحه لقول ابن زكري[32]:

وَقَدْ رَأَى العَضُدُ مَعَ سَعْدِ الدِّينِ * مُشْتَرَكًا فِي العَقْلِ دُونَ التَّعْيِينِ
مُنْتَزَعًا مِمَّا عَلَيْهِ يَصْدُقُ * لَيْسَ لَهُ بِخَارِجٍ تَحَقَّقُ

أي: رأى من ذكر الوجود مشتركا في العقل قد انتزعه العقل ممّا يصدق عليه في الخارج، وهو الوجود الخارجي؛ وهذا مأخوذ من قول العضد: « أنّ العقل إذا تصوّرَ الماهية الموجودةَ في الخارج فصّلها إلى أمرين: ماهيةٌ، ووجودٌ خارجيٌّ، فيحصل هناك صورتان مطابقتان للماهية الخارجية على قياس ما قيل في الجنس والفصل »[33].

والحقيقة أنّه لا أصل لهذا القول في (المواقف)، بل هو للجرجاني في (شرح المواقف)[34] ؛ والمصنّف أخلط في نقله بين كلام العضد وكلام الجرجاني في غالب ما نقل عن العضد من نصوص.

33 ـ وقد يتصرّف الشارح في النصّ المنقول بحذف مقاطع مطوّلة منه أحيانا، دون التصريح بذلك، وقد وقع له عند شرحه لقول ابن زكري[35] :

مَوْضُوعُ عِلْمٍ فِيهِ لَا يُبَيَّنُ فِي غَيْرِهِ بُيِّنَ أَوْ ذَا بَيِّنُ

حيث أشار إلى الوجه الثاني من اعتراضيْ العضد[36]، مازجا نصّه بكلام السيّد الشريف الجرجاني، وفيه أسقط المنجور فقرة مطوّلة من كلام هذا الأخير، تتضمّن الاعتراض بداية من قوله: (واعترض عليهِ...) إلى قوله: (... مع إثباتها في علم واحد).[37]

34 ـ ويحدث كثيرا أن تُنْسَبَ بعض الأقوال إلى قائليها دون عزوها إلى مصادرها[38] ؛ فعلى المحقق حينها أن يشير إلى ذلك في الهامش؛ مثاله: ما وقع للمنجور ـ رحمه الله ـ في بيان مسألة كونه تعالى بَيِّنًا بذاته، وكونه مُبَيَّنًا في علمٍ أعْلَى من الكلام.

قال: « والقسمان باطلان: أمّا بطلان الأوّل، فممّا لا ينبغي أنْ يُشَكّ فيه؛ وأمّا بطلان الثاني، فقد خالفَ فيه الأرمويُّ، حيث جوّز أنْ يكونَ ذاتهُ تعالى مُسَلَّمَ الإِنِّيَّةِ[39] في الكلام مُبَيَّنًا في العلم الإلهي[40] الباحثِ عن أحوال الموجود بما هو موجودٌ، المنقسِم إلى الواجب وغيره، وهو مردود بأنّ إثباته تعالى هو المقصود الأعلى في علمنا هذا؛ وأيضا كيف يجوز كَوْنُ أعلَى العلوم الشرعية أدنى من علمٍ غير شرعيٍّ، بل احتياجه إلى ما ليس علما شرعيا مع كونه أعلى منه مما يُستنْكر أيضا »[41].

وواضح تماما أنّ المنجور ـ رحمه الله ـ أشار إلى قول الإمام محمّد بن أبي بكر الأرمويّ دون التصريح باسم كتابه (**التحصيل من المحصول**)[42] ؛ وهكذا الأمر بالنسبة للغزالي في كتابه (**المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**)[43] لمْ يُشِرْ إليه صراحة، مكتفيا فقط باسم المؤلّف، والأمثلة في هذا كثيرة.

35 ـ وقد ينقل المؤلف أو الشارح نصوصا عن بعض المصادر دون الإشارة إليها ولا إلى أصحابها، مثاله: ما نلاحظه عند شرح المنجور لقول ابن زكري[44] :

مُعَرِّفُ الحَقَائِقِ سَبَبْ * فَمِنْهُ تُعْرَفُ بِشَرْطٍ قَدْ وَجَبْ
تَغَايُرٌ تَقَدُّمٌ فِي المَعْرِفَهْ * أَجَلَّى بِلَا دَوْرٍ مُسَاوٍ فِي الصِّفَهْ

حيث يشير إلى تعريف (المعرِّف) بقوله: « **(المعرِّف)**: ما يستلزم تصوُّره تصوُّر الغير أو امتيازه عمَّا عداه.

ثمّ يشرحُه المنجور بما نقله عن قطب الدين الرازي في كتابه (**تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية**) دون أنْ يصرِّح باسم المؤلِّف ولا كتابه، فيقول: والمراد بـ(**تصوُّر الغير**): تصوُّره بكُنْهِ الحقيقة، وهو الحَدُّ التَّامُّ، كالحيوان الناطق، فإنَّ تصوُّره مستلزم لحقيقة الإنسان.

وإنما قلنا: (وامتيازُه عمَّا عداه): ليتناول الحدَّ الناقص والرسوم، فإنَّ تصوُّراتها لا تَستلزم تصوُّر حقيقة الشيء، بل امتيازُه عن جميع أغياره.

ثمّ (**المعرَّف**): إمَّا أنْ يكون نفس المعرَّف، أو غيرَه، لا جائزٌ أنْ يكون نفسَ المعرَّف، لوجوب أنْ يكون معلوما قبل المعرَّف، والشيء لا يعلم قبل نفسه، فتعيَّن أنْ يكون غيرُ المعرَّف؛ ولا يخلو: إمَّا أنْ يكون مساويا له، أو أعَمَّ منه، أو أخصَّ منه، أو مباينًا له.

لا سبيل إلى أنّه أعَمُّ من المعرَّف، لأنّه قاصر عن إفادة التعريف، فإنَّ المتصوَّر من التعريف إمَّا تصوُّر حقيقة المعرَّف، وإمَّا امتيازُه عن جميع ما عداه، والأعَمُّ من الشيء لا يفيد شيئًا منهما.

ولا إلى أنّه أخصُّ، لكونه أخفى، لكونه أقلَّ وجودًا في العقل، فإنَّ وجود الخاصِّ في العقل مستلزم لِوُجُودِ العَامِّ، وَرُبَّمَا يُوجَدُ العَامُّ فِي العَقْلِ دُونَ الخَاصِّ، وَمَا هُوَ أَقَلُّ وجودًا في العقل فهو أخفى عند العقل، والمعرِّفُ لابدَّ أنْ يكون أجلَى من المعرَّف.

ولا إلى أنّه مباين، لأنَّ الأخصَّ والأعَمَّ لمَّا لمْ يحصُلا للتعريف مع قربهما إلى الشيء، فالمباين بطريق الأولَى، لأنّه في غاية البُعْدِ عنه.

فوجَبَ أنْ يكون المعرِّفُ مساويًا للمعرَّف في العموم والخصوص، فكلُّ ما صدَق عليه المعرِّف صدَق عليه المعرَّف، وبالعكس[45]، وهو معنى: الجامع المانع، والمطَّرد المنعكس ».

فهذا الشرح المطوَّل لتعريف المعرِّف مأخوذ عن القطب الرازي، بداية من قوله: « والمراد بتصوُّر الغير... إلى قوله - ... وبالعكس).

والشيء نفسه نلاحظه في نقله عن (**مطالع الأنظار**) للأصفهاني[46]، دون أنْ يصرِّح باسم المؤلِّف ولا كتابه، كما في تفصيل المنجور لأنواع الاستدلال مع شيء من التصرُّف[47]؛ ومسألة العلل الأربع[48]، ومسألة أنَّ النظر مفيد للعلم في الإلهيات وغيرها، وأنّه كافٍ في معرفته تعالى، وإنْ كان بغير معلِّم.[49]

36 ـ وعليه أن يتحقق ممّا ينسبُه المؤلف أو الشارح من النصوص إلى أصحابها بالدلالة على اسم الكتاب دون الدلالة على اسم صاحبه، كقول المنجور في شرحه: « قال صاحب (**التذكرة**) ممّا يصعّب التعرُّف على صاحبه إلّا بَعْدَ التدقيق والتمحيص، لتشابه الكتاب مع كتب أخرى بنفس العنوان[50]؛ كفعل الإمام القرطبي بتسمية كتابه: (**التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**)، وقد نقل عنه المنجور أيضا.[51]

37 ـ اللُّبْسُ في بعض أسماء وألقاب بعض الأعلام المذكورين في الكتاب، مثاله: ما نلاحظه عند شرحه لقول ابن زكري: **(رُوِيَ مَعْنَاهُ عَنِ الرَّسُولِ)**: حيث يصرِّح بأنّه إشارة إلى ما روي عنه ـ ^ ـ أنّهُ قَالَ: « **عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ** »، ولا تسلَّمُ صحّة هذا الحديث، إذ لا يوجد في الكتب الصحاح، بل قيل: إنّه من كلام سفيان »[52].

ولا ندري من هو (سفيان)، هل هو سفيان الثوريّ؟، أو سفيان بن عيينة؟؛ وهكذا الأمر بالنسبة لـ: لقب (القاضي) الذي يذكره أحيانا في بعض المواضع مريدا به (القاضي أبي الفضل عياض)[53]، والمعهود إطلاقه على (القاضي أبي بكر الباقلاني)[54]؛ مثاله: ما نجده عند قوله:

وَاحْتَجَّ بِالْغَفْلَةِ عَنْ مُشَوِّشَاتْ * أَمْرِ الدِّيَانَةِ لَهُمْ تَفَطُّنَاتْ

أي: « احتجَّ القاضي على رجحان القول الثاني، ونصُّ كلام القاضي هو الذي نظَمَ المؤلِّف في هذه الأبيات »[55]؛ والمقصود بـ(القاضي) هنا هو أبو الفضل عياض، وليس الباقلّاني، لدلالة السياق عليه، إذ سبق له النقلُ عن أبي الفضل أثناء الشرح.

38 ـ وقد يكتفي المؤلِّف بالإشارة لآراء بعض العلماء أو النقل عنهم دون التصريح بأسمائهم، مكتفيا بقوله: (قال بعض العلماء)[56]، أو (قال بعضهم، أو ذهب بعضهم)[57]، أو قوله: (بعض الناس)[58]؛ أو (المرضيّ عند المحقّقين)[59]..، وغيرها، وهذا الأمر يصعّب على الباحث المحقِّق معرفةَ هؤلاء العلماء، مثاله: ما نراه في مسألة الصفات ومتعلّقاتها، وذلك عند شرح المنجور لقول ابن زكري:

وَلِلصِّفَاتِ فِي التَّعَلُّقِ * وَنَفْيِهِ قِسْمَانِ فِي التَّحَقُّقِ
مَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ الْحَيَاةُ * وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ الإِثْبَاتُ
وَالْمُتَعَلَّقُ يَعُمُّ كُلَّ مَا * يَصِحُّ فِي ذَلِكَ أَنْ يُعَمَّمَا
تَعَلُّقُ الْعِلْمِ مَعَ الْكَلَامِ * قَدْ عَمَّ فِي الثَّلَاثَةِ الأَقْسَامِ
الْوَاجِبُ الْمُمْتَكِنُ وَالْمُمْتَنِعُ * رُسُومُهَا تَقَدَّمَتْ لَا تُمْنَعُ

يشير المنجور ـ رحمه الله ـ إلى تعريف (التعلُّق) بأنّه: « اقتضاء الصفة أمْرًا زائدًا على قيامها بالمحلّ »؛ وأنّ **(الصفات)**: أربعة أقسام:

1 ـ قسم لا تعلُّق له، وهي الحياة.

2 ـ وقسم عامُّ التعلُّق بجميع أقسام الحكم العقليّ: (الواجب)، و(الجائز) و(المستحيل)، وهو العلم والخبر.

3 ـ وقسم يتعلّق بالموجود خاصّة، واجبًا كان أو جائزًا، ولا يتعلّق بالمعدوم، وهو السّمع والبصر.

4 ـ وقسم لا يتعلّق بالواجب ولا بالمستحيل، ولا بالموجود الممكن في حال استمرار وجودِه، وإنّما يتعلّق بالمعدوم الممكن قبل وجوده، ويستمرُّ تعلُّقُه إلى حين حدوثه، وهي القدرة والإرادة.

وهذا التعلُّق واجبٌ لهذه الصّفات، قديمُ، يستحيل عليه التّجدُّد والتّغيُّر بوجهٍ من الوجوه، ثمّ يطرأُ لهذه الصفات نسبة ثابتة، زائدة على تعلُّقها، وإضافةٌ إلى متعلّقاتها عند تغيُّر أحوال المتعلّقات من غير تغيُّرٍ في الصفات، ولا في تعلُّقها.

وهذه الإضافة المتجدّدة يسمّيها بعض العلماء (تعلُّقًا)، وبعضهم (تَوَجُّهًا)، وبعضهم (تحقُّقًا)، ولا مشاحة في الألفاظ بَعْدَ فَهْمِ المعنى[60]؛ فعلى الباحث المحقّق أن يبذل قصارى جهده لمعرفة هؤلاء العلماء، مع توثيق كلامهم من مصادره الأصلية.

39 ـ وقد يكتفي صاحب المخطوط بالإشارة إلى معنى الحديث دون أن يذكره، فعلى الباحث المحقّق أن يخرّج الحديث في الهامش، مع بيان صحة الحديث أو ضعفه، مثاله: ما قاله الإمام المنجور في كتابه (مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد): « قد بلغت الأخبار بـ**(فتنةِ القبر وعذابه)** مبلغ التواتر، والمراد بـ**(الفتنة)**: الِاخْتِبَارُ، ففتنة القبر: سؤالُ المَلَكَيْنِ، وقد اِستعاذَ ـ عليه السلام ـ من عذاب القبر[61]، والاِستعاذة منه ومن فِتْنَتِهِ مستفيضةٌ في السلف الصالح قبل ظهور المبتدعة »[62].

40 ـ وإذا ورد في النصّ المخطوط كلاما يحتاج إلى شرح وتوضيح، فعلى الباحث المحقق أن يقوم بذلك في الهامش؛ مثاله: قول المنجور عن حقيقة الروح ومعانيه في شرحه لنظم ابن زكري: « **(الرُّوحُ)** يطلق على معانٍ[63]؛ ومراد المؤلّف هنا: رُوحُ الإنسان، وهو مشتقٌّ من: الرِّيح »[64].

فمن هذا التوضيح أن يقول الباحث المحقق في الهامش: من تلك المعاني التي أُطْلِقَتْ في القرآن والسّنّة نجد ما يلي:

ـ (**الوحي**)، نحو قوله تعالى: (**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا**) [الشورى: 52]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (**يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ**) [غافر: 15].

ـ (**جبريل**) ـ عليه السلام ـ، كقوله تعالى: (**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**) [الشعراء: 193]، وقوله تعالى: (**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ**) [النحل: 102].

ـ (**المسيح عيسى**) ـ عليه السلام ـ، كما قال تعالى: (**إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ**) [النساء: 171].

ـ (**القوّة**) و(**الثّبات**) و(**النّصرة**) التي يؤيّد الله بها من يشاء من عباده المؤمنين، كقوله تعالى: (**أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ**) [المجادلة: 22].

ـ (**ما به حياةُ البدن**)، أيْ: أرواح بني آدم ـ ولم تقع تسميّتها في القرآن الكريم إلّا بـ(النفس)، كما قال تعالى: (**وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ**) [الأنعام: 93].

ـ (**الرُّوحُ التي سأل عنها اليهود**)، فأجيبوا بأنّها من أمر الله تعالى.

41 ـ والشيء نفسه فيما يتعلق بالشرح اللغوي الناقص، فعلى المحقّق أنْ يكمله، كما وقع للمنجور في لفظة (**الإيمان**)، حيث قال في شرحه: « (**الإيمان**) في أصل اللغة: عبارة عن مطلق التصديق »؛ فيقول الباحث المحقّق في الهامش إكمالا للمعاني: وهو نقيض الكفر، من قولك: آمنَ الرجلُ بالله، يؤمنُ، إيمانًا، فهو مؤمنٌ، أيْ: مصدّق به، ومنه قوله تعالى: (**وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا**) [يوسف: 17]؛ والإيمان: إظهار الخضوع والقبول للشريعة، ولِمَا أَتَى به النَّبِيُّ، واعتقادُه، وتصديقُه بالقلب؛ وأصل (آمَنَ): (أَأْمَنَ) ـ بِهَمْزَتَيْنِ ـ لُيِّنَتِ الثانية تسهيلًا للنُّطْقِ[65].

ومن الأمثلة على أهمية التدقيق في صيغ ألفاظ البلدان والتحقُّق من صحة نطقها، ما حدث لناسخ شرح المنجور على نظم ابن زكري، حيث كتب مدينة (أيلة) خَطَئًا، ونسخها بلفظ: (إيليه) ؛ وَالصَّوَابُ: (**أَيْلَةُ**) ـ بفتح الهمزة وإسكان الياءِ وفتح اللّام ـ هي: مدينة بطرف بحر القلزم من طرف الشام، وهي الآنَ خراب، على ساحل البحر المتوسط بين المدينة المنورة ودمشق ومصر، بينها وبين المدينة المنورة نحو خمس عشرة مرحلة، وبينها وبين دمشق نحو اثنتي عشرة مرحلة، وبينها وبين مصر نحو ثمان مراحل[66].

هذه بعض أهمُّ الخطوات التي ينبغي الاهتمام بها في عملية تحقيق المخطوطات، مع تطبيقاتها العملية، فإن أصبت فيها فمن الله وحده، وله الحمد والشكر والمِنّة، وإن أخطأت فمنّي ومن الشيطان، وأستغفر الله تعالى على ذلك، والسلام وعليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خاتمة البحث وتوصياته

إن خلاصة هذا البحث الذي أنجزته في هذه الأوراق المتواضعة حول بيان أهمّية المخطوطات وأهمّ الخطوات المنهجية الأساسية التي ينبغي لطالب العلم المحقّق أن يلتزم بها في طريق تحقيقه للمخطوطات، من خلال تجربتي البسيطة التي اكتسبتها في هذا المجال، يمكنني القول أنّ مجال هذا التخصص يحتاج إلى رعاية دقيقة واهتمام بالغ من قبل القائمين على الشأن، سواء كان على مستوى الدول والحكومات، أو على مستوى المختصين والباحثين، فضلا عن سائر طلبة العلم، لما له من فوائد جمة، ودور كبير في تنشيط مواضيع الفكر الإسلامي.

وعليه يمكنني أن ألخّص جملة توصيات تتعلق بهذا البحث، وهي على الشكل الآتي:

1 ـ ضرورة الاهتمام بهذا المجال اهتماما بالغا، لما له من دور إيجابي وفعال في إثراء الحقل المعرفي للفكر الإسلامي.

2 ـ حثّ طلبة العلم والباحثين المختصين بإخراج تراثنا الإسلامي العريق وطبعه ونشره بين الناس للاستفادة منه، ذلك لأنّ أغلبه لا يزال في طي النسيان، ولذلك يُشْكَرُ لكلّ من ساهم في محاولة إخراج هذا التراث العربي الإسلامي إلى حيز الوجود.

3 ـ الدعوة إلى فتح وتأسيس مراكز علمية متخصصة في تحقيق التراث العربي الإسلامي، على تنوعه واختلاف تخصصاته ومجالاته.

4 ـ إقامة ملتقيات ونداوت علمية حول مواضيع هذه الكتب التي تحقق، لإحداث حركية فكرية وعلمية حولها، مما ينشطّ دور الصحافة ومراكز الثقافة وغيرها مما له شأن واهتمام بها.

تمت كتابة هذا البحث على يد كاتبه الدكتور عبد الرزاق دحمون يوم الخميس: (21 ذو الحجة 1436 هـ)؛ الموافق لـ: (4 أكتوبر 2015م)، بكلية العلوم الإسلامية ـ الخروبة ـ جامعة الجزائر ـ 1 ـ.

تم بحمد الله تعالى وحسن عونه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الهوامش:

1- (التحقيق) لغة: مصدر من الفعل: حَقَّقَ، يحقق، تحقيقا؛ وأصل مادته: الفعل المضعّف العين: (حُقَّ)، وقد تولّدت منه معان عديدة تدور حول: إحْكَام الشيء وصحّته والتيقّن والتثبّت؛ يقال: ثوب مُحَقَّقٌ: إذا كان محكم النسج، وحقّقْتُ الأَمْرَ وحققته، أي: كُنْتُ على يقين منه؛ وأَحْقَقْتُ الأمرَ إحقاقا: إذا أحكمته وصحّحْتُهُ؛ وَحَقَقْتُ العُقْدَةَ أُحِقُّهَا: إذا أحكمْتُ شَدَّهَا؛ وكلامٌ مُحَقَّقٌ: مُحكَم الصنعة رصين؛ انظر: لسان العرب (49/10) وما بعدها؛ المعجم الوسيط (188/1).

2- ينبغي أن يكون لجوء المحقق إلى الحدس والتخمين في تصحيح النصّ مبنيا على أساس علميّ وتمكّن في اللغة وموضوع الكتاب الذي يدور في فلكه النصّ، والاقتصار على هامش التحقيق دون المساس بالمتن.

3- يكتفي - في الغالب - بثلاث إلى خمس نسخ موثّقة ومعتمدة؛ إلا إذا لم يجد الباحث - بعد التحري والتقصي الدقيق - سوى نسخة وَحِيدَة جيّدة وصحيحة وكاملة وموثقة، فلا حرج عليه أن يقوم بتحقيقها، غير أنّه بحاجة إلى جهد كبير، ودراية واسعة، ويقظة ووعي في التقويم والتصحيح.

4-ذكر الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان في كتابه: (تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل) أنّ النُّسَخ المعتمدة في التحقيق مَرَاتِبُ عديدة، وهي على النحو الآتي:

أ - النسخة التي خطّها المؤلف بيده.

ب - النسخة التي أملاها المؤلّف على أحد تلاميذه وقرئت عليه.

ج - النسخة التي قرأها المؤلف بنفسه، وكتب عليها بخطّ يده ما يثبت هذه القراءة.

د ـ النسخة التي قرئت على المؤلف، وكتب عليها بخطّ يده ما يثبت سماعه لها.
هـ ـ النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف التي بخطّ يده.
و ـ النسخة التي قوبلت وعورضت على نسخة المؤلف.
ز ـ النسخة التي كَتَبَهَا في عصر المؤلف أو قريبا منه علماء مشهورون بسعة علمهم وضبطهم، أو قابلها مع نسخة أخرى موثقة أحدهم.
ح ـ النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، ووقف عليها بعض العلماء المشهود لهم بسعة العلم، ولهم عليها سماعات مثبتة بخطوطهم.
ط ـ النسخة المكتوبة في زمن قريب من زمن المؤلف وعليها شيء من السماعات لبعض العلماء المرموقين.
ي ـ النسخة المكتوبة في عصر المؤلف وليس عليها سماعات.
ك ـ النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات.

5- ينبغي للمحقق أن يستشعر بقلبه وعقله قداسة القرآن الكريم، ومن ثَمَّ يقتضيه ذلك أن يتأمّل بدقة أيّ آية أو جزء منها ورد في النص المحقق، ويوليها من العناية ما يتلاءم مع عظم شأن القرآن ومكانته العالية، بحيث يتأكّد من صحة كتابتها على الوجه الصحيح الذي ينأى بها عن التحريف والتبديل؛ فإذا ظهر لـه وجود خطأ واضح في رسم الآية وكتابتها وضبطها بالشكل وتأكّد له أنّ ما حدث خطأ مقطوع به، فهنا يتوجّب عليه أن يصحح ذلك في متن النسخة، ويشير في الهامش إلى أصل الخطأ، حتى ولو كانت النسخة بخطّ مؤلفها؛ وينبغي لـه أيضا أن لا يتسرّع في النظر إلى الآية بتغيير أو تبديل على ضوء ما يحفظه، أو يرجع إليه في المصحف الذي بين أيدينا برواية حفص عن عاصم أو ورش عن نافع، ذلك لأنّ المؤلف قد يكون له قصد من إيراد الآية على وجه من أوجه القراءات، فيكون التصرّف فيها مجانبا للصواب، وتغييرا لا مبرّر لـه، ولـذا تبقى الآية في الصلب كما أوردها عليه المؤلف، ويمكن الإشارة في الهامش إلى القراءة المشهورة.

6- ينبغي للباحث المحقق هنا أن يقوم بتصنيف النسخ إلى أصول وفروع، لكي يستقرَّ فيها على أصل واحد بحسب قدمه وكماله ومكانة ناسخه، والاستئناس في ذلك بتاريخ النَّسْخ وَالقِدَم ونوع الورق والخطّ، وتحديد الزمن المناسب في ذلك كله عن خبرة ودراية.

7- غالبا ما تكون السماعات والقراءات مؤرخة على ورقة المخطوط، وهو ما يفيد كثيرا في تقويم النسخة وتقدير أهميتها، وتحديد تاريخ نسخها؛ وإجازات السماع على أهميتها لها أشكال ثلاثة هي:
أ ـ إقْرَارُ أحد المصنفين بخطه يفيد بأنّ طالبا سمع عليه كتابه.
ب ـ إقرار أحد الطلاب سماع كتاب على مصنفه. ج ـ إخبار بالسماع على شيخ غير المُصَنِّف.

8- من الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أنّ هناك اختلاف ملحوظ بين الخطّ المغربي الأندلسي، وبين الخطّ المشرقي في رسم بعض الكلمات ونقطها؛ ففي الخطّ المغربي ـ مثلا ـ تنقط الفاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة من أعلاها، وبعض المخطوطات يقلّ فيه النقط والإعجام، ويحتاج إلى يقظة في القراءة، وبعضها تتقارب فيه أشكال بعض الحروف، مثل: (الدال والراء) و(الراء واللام) و(الغين

والفاء)؛ وبعض المخطوطات يأتي خطّها رديئا ومُتَشَابِكًا إلى درجة تصعب معها قراءته، وبعضها لا يخلو من التآكل والخروم والطمس، وكلّ ذلك يحتاج عند النسخ إلى شيء كبير من الفطنة والدربة والتمرّس بخطوط العلماء.

9- لابدّ للباحث المحقق هنا أن يسير على نهج الرسم الإملائي الجاري به العمل في أيامنا، وذلك بعد التعرّف على قاعدة الإملاء والخطّ الذي سار عليه كاتب المخطوطة من مؤلف أو ناسخ، فيخرج المخطوط في أبهى صورة.

10- (الإلحاقة): هي كلمة منفردة تكتب في آخر الصفحة، تؤخذ من أوّل سطر في الصفحة التالية، للتأكيد على تتابع أوراق الكتاب بشكل صحيح في غياب الأرقام الدالة على ذلك.

11- هي العلامة التي توضع فوق العبارة الصحيحة في نقلها، ولكنها خطأ في ذاتها، وهي عبارة عن حرف صاد ممدود (صـ).

12- هي عبارة عن خطّ معكوف يتّجه يمينا أو شمالا؛ وبعضهم يكتب إلى جوار الكلمة المستدركة كلمة: (صح) أو (رجع) أو (أصل). يفيد هذا الأمر كثيرا في الدلالة على انسجام أوراق المخطوطة من حيث الترتيب أو نقصها واضطرابها وتداخلها، مما ييسّر للناسخ والمحقق إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

13-أوْجَبَ القاضي عياض وغيره من علماء الحديث أنّ يكون الكتاب الذي يحدّث فيه طالب العلم قد قابَلَهُ بأصل شيخه الذي يرويه عنه، حيث قرّر أنّ مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به متعيّنة لابدّ منها، قال: « ولا يحلّ للمسلم التقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تَحَقَّقَ وَوَثِقَ بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتّى يحقّق ذلك »؛ انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، (ص/158).

14- هذه المقابلة تستدعي أمرين هامين هما: أن يقابل الباحث المحقّق المنسوخَ بأصله للتأكّد من صحة النسخ، وأن ما نقله عن الأصل يتطابق معه تماما؛ ثم يقابل الأصل بالنسخ الخطية الأخرى، دفعا للاضطراب والخلط والتلفيق بين روايات النسخ المعتمدة؛ وأما إذا كان بين يدي المحقّق نصّا كاملا معتمدا وإلى جواره نسخا أخرى مساعدة، فيمكنه المفاضلة بين الروايات التي وردت في الأصل، وبين ما ورد في النسخ الأخرى، على أساس واضح بَيِّن ودراسة متأنّية، وما ينتج عن ذلك من فروق واختلافات وتصويبات يتمّ إيضاحه في هامش التحقيق، وليس في صلب الكتاب؛ وينبغي أن يتفاد المحقق نهج التلفيق بين النسخ قدر الإمكان، فلا يلجأ إلى التلفيق إلا عند الضرورة القصوى، وهو أن يُخْرِجَ المحقّق نصّا مشتملا على روايات وقراءات من عدة نسخ، كأن تؤخذ كلمة أو أكثر من نسخة (أ) أو نَصّا من نسخة (ب)، بحيث يظهر النصّ ملفّقا من نسختين أو أكثر.

15- ربّما يكون ذلك ناتجا عن سهو الناسخ للمخطوط وغفلته، فيكتب الكلمة على غير وجهها الصحيح، أو ينسخ غير ما هو موجود، فتتغيّر بعض الحروف والكلمات.

16- يقول القاضي عياض ـ في هذا الشأن ـ: « فأما الجسارة فخسارة، فكثيرا ما رأينا من نبّه بالخطأ على الصواب، فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير فقد سلك كلّ مسلك في الخطأ، ودلّه رأيُه بغرور، وقد وقفتُ على عجائب في الوجهين، وسننبه من ذلك على ما توافيه العبر، وتحقق من تحققه أنّ الصواب مع من وقف وأحجم، لا مع من صمّم وجسر »؛ انظر: مشارق الأنوار (ص/4).

17-ذهب العديد من المحققين إلى أنّ ذلك ممنوع بإطلاق، حفاظا على كلام المؤلف من التغيير.

18- من الأهمية بمكان مراعاة مراد المؤلف فيما ضُبِطَ بالشكل عنده، بعد التأكّد من سلامته، فقد تأتي الكلمةُ مضبوطةً بالشكل على أكثر من وجه معا، كأن نجد على الحرف الواحد الكسرة والفتحة والضمة أحيانا، مما يوحي بتعدد الأوجه في فاء الكلمة أو عينها أو لامها؛ فلا غرابة أن قيل: « إعْجَامُ المَكْتُوبِ يَمْنَعُ استِعْجَامَهُ، وَشَكْلُهُ يَمْنَعُ مِنْ إشْكَالِهِ »؛ انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص/128).

19- انظر ـ مثلا ـ: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد لأحمد بن علي المنجور الفاسي، ورقة: (3/ظ)؛ (5/و)؛ (5/ظ)؛ (6/و)؛ (6/ظ)؛ (7/و)؛ (7/ظ)؛ (33/ظ)؛ (34/و)؛ (34/ظ)؛ (36/ظ)؛ (37/ظ)؛ (38/ظ)؛ (39/و)؛ (40/و)؛ (40/ظ)؛ (41/و)؛ (41/ظ)؛ (42/و).

20- المصدر نفسه، ورقة: (26/و).

21- المصدر نفسه، ورقة: (12/و)؛ (13/ظ)؛ (21/و)؛ (212/ظ)؛ (215/و)؛ (225/ظ)؛ (226/و)؛ (228/و)؛ (231/و)؛ (231/ظ)؛ (233/ظ)؛ (237/ظ)؛ (248/و)؛ (248/ظ).

22- المصدر نفسه، ورقة: (40/ظ)؛ (43/و)؛ (69/ظ)؛ (104/و)؛ (111/و)؛ (119/ظ)؛ (124/ظ)؛ (139/ظ)؛ (141/ظ)؛ (146/و)؛ (153/و)؛ (156/ظ)؛ (211/و)؛ (217/و).

23- المصدر نفسه، ورقة: (4/و)؛ (10/ظ)؛ (12/و)؛ (12/ظ)؛ (14/ظ)؛ (121/و).

24- المصدر نفسه، ورقة (4/و).

25- المصدر نفسه، ورقة (12/ظ).

26- المصدر نفسه، ورقة (14/ظ).

27- المصدر نفسه، ورقة (82/و).

28- انظر: شرح المقاصد (355/1).

29- انظر: شرح المقاصد (355/1).

30- هو: عليُّ بن محمَّد بن عليٍّ الشريف الجرجانيُّ الحنفيُّ، إمام فاضل، ومتكلّم كبير، عالم بلاد الشرق، جرت بينه وبين الإمام سعد الدين التفتازاني محاورات ومحادثات علمية، من تآليفه: شرح المواقف في علم الكلام، توفّي سنة (814 هـ)؛ انظر: أبجد العلوم (57/3).

31- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة: (20/ظ)؛ (21/و).

32- المصدر نفسه، ورقة: (81/ظ).

33- انظر: شرح المواقف، (251/1).

34- انظر: شرح المواقف (1/251)؛ وقريب منه قول السعد في: شرح المقاصد، (1/361).
35- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة (21/و ـ ظ).
36- انظر: المواقف في علم الكلام (ص/07).
37- انظر: شرح المواقف (1/37).
38- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة (21/ظ)؛ (47/و)؛ (47/ظ)؛ (48/و)؛ (49/ظ).
39- (الإنّيّة): هو تحقُّق الوجود العينيّ من حيث رتبتهُ الذاتية؛ وزعم البعض أنّه معرَّب عن كلمة (أين) اليونانية التي معناها (كان) أو (وجد)؛ انظر: شرح المواقف (1/38) هامش المحقِّق؛ التعريفات (ص/39).
40- بين العلم الإلهي وعلم الكلام اشتراك في الموْضوع، وهو الوجود مطلقا، لكن يمتاز علم الكلام بالبحث على قانون الإسلام، بخلاف العلم الإلهي، فإنه قائم على قانون العقل وحده، وافَقَ الإسلامَ أو خالفه، وهو مدار اشتغال الفلاسفة؛ انظر: مطالع الأنظار (ص/06)؛ التعريفات (ص/161).
41- شرح المواقف (1/37، 38) بتصرُّف من المنجور؛ وانظر أيضا: مطالع الأنظار (ص/06)؛ شرح المقاصد (1/182ـ200).
42- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة: (21/ظ).
43- المصدر نفسه، الورقة: (157/ظ).
44- المصدر نفسه، ورقة: (46/و ـ ظ).
45- انظر: تحرير القواعد المنطقية، (ص/78، 79).
46- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة (44/و ـ ظ)؛ (50/ظ)؛ (55/ظ ـ 56/و).
47- انظر: مطالع الأنظار (ص/18).
48- المصدر نفسه، (ص/10).
49- المصدر نفسه، (ص/33).
50- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة (20/و)؛ وقد نسب اليفرنيُّ كتاب (التذكرة) لأبي المظفَّر الإسفراييني، وهو مصدر مفقود، لا أثر له؛ انظر الإشارة إليه في: المباحث العقلية، ورقة (01/ظ).
51- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة (205/ظ).
52- المصدر نفسه، ورقة: (35/و).
53- وردت كلمة (القاضي عياض) في: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد، ورقة: (32/و)؛ (32/ظ)؛ (196/و)؛ (226/ظ).

54- وردت كلمة (القاضي أبي بكر) في العديد من المواضع من: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد، انظر ـ مثلا ـ: ورقة: (4/و)؛ (27/ظ)؛ (28/و)؛ (28/ظ)؛ (49/ظ)؛ (59/و)؛ (65/ظ)؛ (73/ظ)؛ (74/و)؛ (77/و)؛ (77/ظ)؛ (85/ظ)؛ (99/ظ)؛ (101/و)؛ (118/و)؛ (128/ظ)؛ (129/و)؛ (131/و)؛ (133/و)؛ (133/ظ)؛ (137/ظ).

55- انظر: مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، ورقة: (32/ظ).

56- المصدر نفسه، ورقة: (125/ظ)؛ (145/ظ)؛ (173/ظ)؛ (200/ظ)؛ (227/ظ).

57- المصدر نفسه، ورقة: (8/و)؛ (28/و)؛ (31/ظ)؛ (32/و)؛ (35/و) موضعين؛ (47/ظ) موضعين؛ (52/ظ)؛ (53/ظ)؛ (57/ظ)؛ (60/و)؛ (61/ظ) موضعين؛ (62/ظ)؛ (64/ظ)؛ (97/ظ)؛ (114/و) موضعين؛ (125/و)؛ (128/و)؛ (140/ظ)؛ (145/ظ)؛ (150/ظ)؛ (151/و)؛ (154/ظ)؛ (166/و)؛ (169/ظ)؛ (176/ظ)؛ (181/ظ)؛ (187/و)؛ (188/ظ)؛ (203/و)؛ (211/و)؛ (220/و)؛ (226/و)؛ (226/ظ)؛ (232/ظ).

58- المصدر نفسه، ورقة: (122/ظ).

59- المصدر نفسه، ورقة: (122/ظ)؛ (188/ظ).

60- المصدر نفسه، ورقة: (146/ظ).

61- وردت أحاديث كثيرة عن عددٍ من الصحابة تدلُّ عليه، من ذلك: الحديث الذي أخرجه أحمد في: مسنده، (362/6) برقم: (27089)، ولفظه: (عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ قَالَتْ: ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وَأَنَا مِنْ حَوَائِطِ بَنِي النَّجَّارِ فِيهِ قُبُورٌ مِنْهُمْ قَدْ مَاتُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَسَمِعَهُمْ وَهُمْ يُعَذَّبُونَ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: اسْتَعِيذُوا مِنْ عَذَابِ القَبْرِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْقَبْرِ عَذَابٌ؟! قَالَ: نَعَمْ، وَإِنَّهُمْ لَيُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، عَذَابًا تَسْمَعُهُ البَهَائِمُ)؛ والترمذي في سننه: كتاب الدعوات ـ باب في الاستعاذة، (582/5) برقم: (3604)؛ وابن حبان في: صحيحه، (395/7) برقم: (3125).

62- انظر: أبكار الأفكار في أصول الدين، (332/5 ـ 341)؛ مقالات الإسلاميين (147/2)؛ أصول الدين للبغدادي (ص/237)؛ الإرشاد إلى قواعد الأدلة (ص/375) وما بعدها؛ شرح المقاصد (162/2) وما بَعْدَهَا؛ مطالع الأنظار (ص227 وما بعدها.

63- انظر: زاد المَسِير (58/5)؛ فَتْح البَارِي (402/8)؛ الروح لابن القيم الجوزية (ص/206 ، 207)؛ الكُلِّيَّات (ص/470 ، 471).

64- انظر: لسان العرب (455/2 ـ 468)؛ العَيْن (291/3 ـ 292)؛ مختار الصحاح (110/1)؛ معجم مفردات ألفاظ القرآن (ص/ 210)؛ الكُلِّيَّات (ص/ 469).

65- انظر: لسان العرب (21/13 ـ 23)؛ مختار الصحاح (11/1).

66- انظر: السنة لابن أبي عاصم (334/2)؛ شرح النووي على صحيح مسلم (57/15).